آثار الترجمة على المجالات العامة للمجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية
(1830-1962م)

The effects of translation on the public spheres of Algerian society in the colonial period (1830-1962)

محمد الدام

جامعة العربي التبسي - تبسة

mohamed.eddamme@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال2022/12/11		تاريخ النشر:2023/12/31

الملخص:

تعد عملية الترجمة عملية قديمة قدم البشرية ذلك أن لها أهمية كبيرة في ديناميكية التواصل بين الأمم والحضارات، وقد وظفته القوى الاستعمارية في حملتها التبشيرية التي كانت تسعى إلى تذويب الهويات ضمن هويتها وتدجينها ومن ثمة الهيمنة عليها، فقد كانت البداية وقبل سنة 1830م برحلات استكشافية من أجل معرفة تركيبة الإنسان الجزائري على الصعيد المادي والثقافي، وهذا ما مهد للسيطرة عليه، وقد استغل الاستعمار الفرنسي كل الوسائل بما فيها الترجمة لبلوغ هذه الغاية في حملته ضد الجزائر. حيث لعبت الترجمة دورا مهما في الحملة الاستكشافية والاستعمارية للجزائر منذ سنة 1830م، حيث مهدت من خلالها إلى بسط هيمنة فكرية وثقافية تمكنها من تمديد عمر الاستعمار وتجاوز أبعاده المادية ولا أدل على ذلك من بقاء اللغة الفرنسية حاضرة في كل الوثائق والدساتير الرسمية إلى يومنا هذا، ومن هذا المنطلق جاز أن نطرح السؤال الآتي:

كيف تمكنت الثقافة الغربية من الولوج إلى العقل الجزائري وتدجين ثقافته واحتوائها من خلال فعل الترجمة؟

الكلمات المفتاحية: الترجمة-التعليم-الإدارة-الصحافة-الجيش-القضاء.

Abstract:

The translation process is a process as old as humanity because it has great importance in the dynamics of communication between nations and civilizations. The colonial powers employed it in their missionary campaign that sought to dissolve identities within their identity, domesticate them, and then dominate them. Knowing the composition of the Algerian man on the material and cultural level, and this is what paved the way for his control. French colonialism has used all means, including translation, to reach this end in its campaign against Algeria. Where translation played an important role in the exploratory and colonial campaign of Algeria since 1830, through which it paved the way for the extension of intellectual and cultural hegemony that would enable it to extend the age of colonialism and transcend its physical dimensions. This is evidenced by the survival of the French language in all official documents and constitutions to this day, With this in mind, we may ask several key questions as follows:

How did Western culture gain access to the Algerian mind, domesticate its culture and contain it through the act of translation?

Keywords: translation –education –administration –journalism –army -judiciary.

مقدمة:

شكلت الترجمة غداة الحملة الفرنسية على الجزائر أحد أهم الرهانات المعول عليها في عملية تحويل معالم الهوية المحلية عن توجهاتها المكتسبة والموروثة عبر التاريخ، فالترجمة من أهم القنوات التي تساهم في تمرير الكينونة الفكرية في شكلها المادي، وقد لعبت حينها أدوارا شتى تعددت بتعدد الاستخدامات والغايات، وكانت وسيلة لإطلاع الغرب على خصائص هذا المجتمع الدينية، التاريخية والثقافية.

وإذا كان المستعمر قد خاطب المستعمر في الجزائر لأول مرة بلغته المحلية من خلال قناة الترجمة، فإن من أهله من انغمس بين السكان الأصليين وجاب الجبال والسهول مستقصيا أحوال العامة من أصحاب الأرض والبلاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الترجمة وسيلة اتصال وتواصل بين الإدارة الاستعمارية والأهالي في الجزائر، ولكن أيضا في تونس عند فرض الحماية الفرنسية عليها عام 1881م، وكذلك فرض الحماية على المغرب سنة 1912م، لذا فقد أولت الإدارة الاستعمارية في هذه الأقطار المغاربية المحتلة أهمية كبيرة للترجمة والمترجمين الذين كانوا في الغالب عسكريين خاصة في الجزائر.

لقد تفطن المستعمر الفرنسي إلى أن الترجمة تساعده على تسيير أموره وتنفيذ مطالبه في المجتمع، وبها أيضا يناقش شؤونه ويستفسر ويوضح، وبفضلها تنمو ثقافته وتزداد خبرته بتفاعله مع البيئة التي سوف يعيش فيها، وبالتالي يستطيع التحكم فيها. فقد انتقلت الترجمة أثناء الحقبة الاستعمارية من ترجمة شفوية أي النقل الشفوي للغة المستعملة خاصة العامية (الدارجة)، والتي تتمثل في لغة الاتصال اليومي في المكاتب والأسواق والمحاكم إلى ترجمة رسمية أي ترجمة كتابية لوثائق رسمية في الإدارة وأماكن العمل، وفي الملكيات وغيرها بدخول المستعمر الفرنسي البلاد وتحكمه في جميع أقاليم الجزائر.

وهكذا عرفت حركة الترجمة نشاطا مكثفا في مختلف مجالات الحياة العسكرية والسياسية والقضائية، وصولا إلى مجالات الفن والمعرفة، وهو ما أفضى بالمستعمر إلى تحصيل ذخيرة هامة من الوثائق والمخطوطات التي انكب على ترجمتها، واعتمد عليها في صياغة أولى الكتب الاستشراقية حول الجزائر بالخصوص والبلدان المغاربية الأخرى على وجه العموم.

وعليه نحاول من خلال هذا المقال تقصي آثار الترجمة على المجالات العامة في المجتمع الجزائري، وما هي العوامل التي اشتركت في ظهور الترجمة في الجزائر والعوامل التي ساعدت على تطويرها من جهة، ومن جهة أخرى تقصي خطى الترجمة وإستراتيجية المستعمر المحبوكة في سبيل نجاح المشروع الاستعماري.

أولا: الترجمة والمؤسسة العسكرية الفرنسية:

يذكر شارل فيرو في كتابه "الذهبي" أنّ صدور تصريح تشكيل أول مجموعة من المترجمين والمرشدين العسكريين بالجزائر كان في شهر جانفي من سنة 1830م[1]. فقد قامت آنذاك وزارة الحربية تحت إشراف الجنرال دي لوفردو (De Loverdo) بتكليف"دي كليرمونت تونار" (De Clermont Tonner) بهذه المهمّة، إضافة إلى إنشاء مكتب خاص لإنجاز خرائط ومخططات الأرياف. وإثر صدور هذا القرار تهافت المترجمون والمستشرقون على تقديم طلباتهم للالتحاق ببعثة شمال إفريقيا، وكان في طليعة هؤلاء المترجمين "براسفيتش" (Bracevich)، وهو أحد مترجمي "بونابرت" (Bonaparte) في مصر. بالمقابل أقدم "سيلفستر دي ساي" (Silvestre De Sacy) بتسجيل أحسن تلامذته في لائحة المترشحين لهذه البعثة[2].

كانت بعثة الجزائر ثالث مرّة تحتاج فيها الحكومة الفرنسية لإجراء مسابقة للمترجمين بعدما أقدمت على ذلك لأول مرة بغرض الحملة الاستكشافية التي شنتها على مصر سنة 1798م بقيادة نابليون، ثمّ أقدمت على إجراء مسابقة أخرى لتوظيف مترجمين بغية الاحتلال العسكري للموريا (La Morée) عام 1828م بقيادة الملك شارل العاشر. وكان بونابرت قد أقدم في الحملة الأولى (حملة مصر) على تشكيل هيئة من تسعة مستشرقين، والذين أطلق عليهم تسمية "مترجمو جيش مصر" وهم: جون ميشال فونتور دي باراديز (Jean Michel Venture de Paradis) (من أهم المقربّين للجنرال بونابرت)، ونائبه أميدي جوبارت (A. Jaubert)، وهما من تلامذة "بارون أنتوان سيلفستر دي ساسي"، أستاذ الاستشراق في مدرسة اللغات الشرقية الحية (أحد مؤسسي معهد مصر الذي أنشأه بونابرت في القاهرة في 20 أوت 1798م)، إضافة إلى براسيفيتش (Bracevich)،

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص09.

[2]- El Wafi.M, Charles Féraud et la Libye, ou portrait d'un consul de France à Tripoli au (1876-1884), XIX éme siècle, édition Al-Farjani, Tripoli, 1977, P184.

دولابـرت (Delaporte)، ماغـالون (Magallon)، لوماكـا (L'Homoca)، رايـج (Raige) ، بيليتسـت (Belleteste) ومارسيل (Marcel). أمّا فيما يخص التدخل الفرنسي في اليونان من أجل القضاء فيها على الاحتلال التركي والمصري، فقد قام الجنرال ميزو (Maison)، قائد البعثة المسماة بـ" حملة الموريا"، أيضا بتجنيد ضباط مترجمين ومستشرقين. وقد بلغ العدد الإجمالي للمترجمين والمخبرين المترجمين الذين شاركوا في بعثة الجزائر ما يعادل خمسة وتسعون (95) عنصرا وهم يتصنفون درجات تتراوح بين الصف الأول والصف الثالث، منهم خمسة (05) ينتمون إلى الصف الأول، وثلاثة (03) إلى الصف الثاني، إضافة إلى سبعة (07) آخرين ينتمون إلى الصف الثالث، في حين قُدر عدد المخبرين المترجمين بثمانية (08) ينتمون إلى الصف الأول واثنان وسبعون (72) إلى الصف الثاني، كما كان من بين هؤلاء المترجمين أربعة (04) ضباط سابقين خدموا في فترة المماليك[1].

انتهت تحضيرات البعثة في أول ماي 1830م وتجمعت فرق الأقسام الثلاثة في تولون (Toulon) ومرسيليا (Marseille) منتظرة إشارة الانطلاق، وفعلا انطلقت فرق المستخدمين من المترجمين تحت قيادة الجنرال ديسبري (Desprès)، لتحطّ بشواطئ سيدي فرج في 14 جوان من السنة نفسها متقدمة بذلك وصول الجيش الفرنسي الذي كان في 05 جويلية 1830م[2].

وفي كل مرّة كانت هذه الخطوة الضرورية والحاسمة تتصدّر قائمة أولويات العملية الاستطلاعية والخطّة الاستراتيجية المحبوكة في سبيل غزو الميادين العلمية والعسكرية المستهدفة، ولا شك أنّ تكفل وزارة الحربية بتوظيف المترجمين وضمّهم إلى السلك العسكري أكبر دليل على الصبغة الاستعمارية للمهام الموكلة إليهم في الحملة الاستعمارية التي شنّت ضد الجزائر، أو على الأقل هذا ما كانت تبدو عليه الأمور للوهلة الأولى وذلك قبل أن ينزاح بعضهم بمساره المهني إلى توجّهات وتطلّعات علمية أكثر منها عسكرية[3].

[1]- Féraud, L.-Ch, Les interprètes de l'armée d'Afrique (archives du corps), Alger, Librarie Editeur, Jourdan, 1876, P49.
[2]- Monsieur Abribat (interprète commandant), *Notice sur les officiers interprètes*, Bourg imprimerie Victor Berthod, 1931, p03-04.
[3]- Féraud, L.-Ch, Op.Cit, P50-57.

لم يكن الهدف المنشود حينذاك استقطاب وتوظيف مترجمين يتقنون اللغتين الفرنسية والعربية فحسب، وإنّما أيضا تشكيل سلك من الإداريين الذين يجمعون بين معرفة القوانين الفرنسية وأعراف العرب وقوانينهم، فحدث وأن تبوّء العديد من هؤلاء المترجمين مناصب هامة على رأس مصالح حساسة مثل مصلحة الجمارك، الصحة، الميناء وغيرها من القطاعات، فقد تمّ تنصيب المترجم دوبينيوز (D'Aubignose) ملازما عاما (Lieutenant Général) على رأس الشرطة، كما ترأس جيراردا (Gérardin) مصلحة هامة تمثلت في مصلحة دومين الدولة (Domaines de l'Etat)، في حين أوكلت مهمة دراسة موارد وإيرادات البلد لأوسيب دي سال (Eusèbe de Salles)، كما تقلّد الضابط المترجم جون ميرونت (Jean Mirante) منصب مدير شؤون الأهالي في الحكومة العامة بالجزائر[1].

ولدواعي استعمارية واستراتيجية، اتجهت هذه الحركة أكثر نحو النقل من العربية إلى الفرنسية في محاولة لمعرفة "الآخر" وإيجاد سبل للسيطرة عليه. وقد شارك في هذه المهمة عدد من المترجمين الذين كانوا في أغلبهم من عرب المشرق أو يهوده وبعض الفرنسيين المستشرقين، ومن أهمهم نذكر السوري "جورج غروي" (G.Gaoué) والسوري "جان شارل زكار" (J.CH. Zaccar) والجزائري الذي يحمل الجنسية الفرنسية "أبرهام دنينوس" (A.Daninos)، و"جاني فرعون" (J.Pharaon) وغيرهم كثير، وهم في العموم مترجمون تفاوتت مراتبهم ومراكزهم الاجتماعية، السياسية والعسكرية، فمنهم من كان قاضيا ومنهم من كان طبيبا وارتقى على السّلم العسكري درجات إلى أن صار جنرالا. أما الترجمة من الفرنسية إلى العربية، فقد اجتهد فيها بعض الجزائريين من المترجمين الذين تعلموا الفرنسية وكانوا ينتمون إلى فرقة المترجمين الاحتياطيين ومن بينهم "ابن الفكون" و"علي بن محمد"[2].

فبعد أن حققت الحملة الفرنسية غايتها في الهيمنة على الجزائر، أصبحت فرنسا أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى "وسطاء" يساعدونها على التغلغل في أعماق المجتمع والإحاطة بأحواله وظروفه. وأدرك الفرنسيون أن "عبقريتهم" الفرنسية مهما بلغت لن تجدي نفعا أمام رداءة وفشل الترجمة[3]. ولضمان الاستمرارية ومواصلة المهام التي اضطلعت بها هيئة مترجمي جيش إفريقيا التي

---

[1]- Monsieur Abribat, Op.Cit, P05.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص145-147.

[3]- المرجع نفسه، ص152-153.

تشكلت سنة 1830م، صدر بتاريخ 03 نوفمبر 1845م، وتحديدا في النشرة الرسمية للحكومة (رقم 125)، مرسوم وزاري يقضي بإنشاء سلك للمترجمين العسكريين الموجّهين خصيصا إلى مصلحة الجزائر (Service de l'Algérie)، وبعد صدور قرار إنشاء وزارة خاصة بالجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858م، وضعت ثلّة من أهم المترجمين تحت تصرف هذه الأخيرة[1]. وسواء كانوا برلمانيين لويس غورت (Louis Goert)، إدوارد غيران (Edouard Guérin) وغيرهما، أو نواب عن قادة شؤون الأهالي، تمثلت مهامهم الأساسية في جمع الأخبار حول المناطق التي كانوا يجوبونها، والإصغاء إلى تقارير الجواسيس ومراقبة المقاطعات، كما أنّهم كانوا يحرّرون المراسلات باللغة العربية، ويتبعون، حيث وجد، قائد الفرق العسكرية[2].

وبعد مرور أكثر من مئة سنة على الاحتلال، لم ينتقص شيء من أهمية مهام ودور المترجمين العسكريين في تقريب الغايات والمبتغى، فظهرت إلى الوجود هيئة جديدة تأسست سنة 1938م عرفت باسم "هيئة الشؤون العسكرية الإسلامية" (Le Corps des Affaires Militaires Musulmanes/AMM). وهي الهيئة التي قضت بإنشائها حكومة دلاديي (Daladier)، تحديدا في 14 جوان 1938م، والتي لم تكن في الواقع سوى تغييرا لتسمية سلك المترجمين الضباط (Officiers interprètes) ومن ثّمة كانت هذه الهيئة، التي ضمّت مختصين في اللغة العربية و العالم الإسلامي، بمثابة وريث رسمي لسلك مترجمي جيش مصر (1798م) وجيش شمال إفريقيا (1830م)، حيث كان لكل كتيبة "أندجينا" ضابط مترجم ينتمي إلى هيئة ضباط الشؤون العسكرية الإسلامية، يتقن اللغة العربية ويقوم بدور الوسيط بين القائد العسكري والأهالي. النقيب روني كاستين(René Castaing) حكم هذه الهيئة إلى غاية 1940م، ليخلفه الملازم فارنون شرافا (Fernand Charavin) في 21 ماي 1940م، لتتحوّل هذه الهيئة سنة 1941م إلى سلك مدني، ثم إلى سلك عسكري من جديد سنة 1942م وتختفيّ تماما مع بداية القرن الماضي[3].

[1]- Monsieur Abribat, Op.Cit, P06-07.
[2]- Monsieur Abribat, Op.Cit, P09.
[3]- Cf. Bendana, K, Traducteur en Tunisie aux XIX^{ème}- XX^{ème} siècles, « Le passage d'une condition a une profession », in *La ville, Rawafid*, Tunis, ISHMN, n° 13, 2008, p125-139.

بالرغم من أنّ غاية المترجمين كانت تكمن في نجاح "المشروع الاستعماري"، إلا أنّ الكثير من هؤلاء تحوّلوا إلى مدرّسين، مؤرخين، إثنوغرافيين وأنثربولوجيين بحيث ساهموا بقدر لا يستهان به في بناء مدونة عالمة ومعارف جديدة حول البلاد المغاربية المستعمرة بما فيها الجزائر[1].

لقد بلغ عدد المترجمين الذين كانوا موظفين من طرف وزارة الحربية الفرنسية سنة 1830م ما يعادل 69 مترجما، في حين بلغ عدد المترجمين العسكريين الذين كانوا في الخدمة سنة 1876م ما يعادل 77 مترجما، نشر منهم 21 مترجما أعمالا عن الجزائر في مختلف مجالات العلوم والتخصصات[2].

ولم يكن دور المترجمين العسكريين ذوي الأصول الجزائرية أقل أهمية عن غيرهم من المترجمين العسكريين، وذلك بغض النظر عن دور العسكري أو المناصب الإدارية التي تقلدوها، ومن أهم هؤلاء الذين يثني عليهم فيرو في كتابه نذكر "خوجة سي أحمد البدوي"، "أمين اللغة العربية" على حدّ تعبير صاحب الكتاب، وقد كان خوجة قد تخرّج بجدارة من "المسجد الكبير" بالجزائر وعمل موظفا بالحكومة، وبمجرد وصول الكولونيل "دوما" (Daumas) "مدير الشؤون العربية إلى الجزائر"، تعرّف خوجة على الماريشال بيجو الذي عيّنه سكرتيرا للمترجم الرئيسي "م. روش" (M. Roches)، وبقي في الفترة التي احتدمت فيها الحرب بين 1854م و1857م في المنطقة الكبرى برفقة العديد من المترجمين الرئيسيّين إلى أن أنشأت الحكومة الجريدة الناطقة باللغة العربية "المبشّر" (Mobacher)، التي حاولت من خلالها تمرير الأفكار التحضرية الفرنسية إلى الأهالي. وهكذا، شارك خوجة سي أحمد البدوي بصفة فعالة في هذه الجريدة عبر كتابات ومقالات تنمّ عن قدراته اللغوية وكفاءاته الفكرية، وذلك دون الإخلال أو المساس بالمعتقدات الدينية المحلية أو العرقية[3].

ثانيا: الترجمة والتعليم:

لقد ترك لنا التاريخ عدة مصادر كلها تجمع على أن التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسية سنة 1830م كانت مزدهرا، وكان تعليما عربيا إسلاميا ينقسم إلى ثلاثة مستويات: الابتدائي مقابل

[1]- Mercier, E, *L'Art de la Traduction: l'interprétariat en Algérie*, éd. Adolphe Jourdan, 1903, p41.

[2]- Messaoudi, A, « Renseigner, enseigner : les interprètes militaires et la constitution d'un premier corpus savant algérien (1830-1870)», *Revue d'histoire du XIXe siècle*, 2013, p99.

[3]– القاسمي علي، الترجمة في الوطن العربي (المغرب العربي نموذجا)، دراسات في النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2010، ص29-30.

أجر ضعف، ثم الثانوي فالعالي وكلاهما كانا مجانا. يقول لويس رين "كان القرآن في الجزائر هو كل شيء، هو المعلم والتعليم، وكان الفرنسيون كلما حاولوا مشروع إصلاح فكروا في عدم المس بالمشاعر الإسلامية، لكن المتعلمين (الجزائريين) الخبراء أصبحوا بمرور الزمن نادرين مما سهل على فرنسا تمرير مشاريعها. لقد كان هدف فرنسا منذ 1830م هو الحط من التعليم القرآني وتعويضه تدريجيا بتعليم أكثر عقلانية وأكثر علمية وبالخصوص أكثر فرنسة، وقد نجحت فرنسا في الفصل بين الدين والتعليم اللذين كان في الماضي لا ينفصلان[1].

وما يميز التعليم آنذاك هو انفصاله تماما عن سلطة الدولة، أي كان تعليما حرا بأتم الكلمة، حيث كانت تابعا للمساجد في أغلب الأحيان، ويشرف عليه المسؤولون عن الشؤون الدينية، وميزانيته كانت تصرف من أملاك الأوقاف الخيرية، غير أنه منذ الاحتلال أدخلته فرنسا ضمن أملاك الدولة الفرنسية، وأهملت هذا النوع من التعليم الديني الذي أدركت أنه خطر عليها، ولم يبق في إطار هذا التعليم سوى المعلمين في المساجد والمدارس بجميع أقسامها الثلاثة قبيل الاستعمار لا يخضعون إلى أي منظمة تربوية بل كانوا أحرارا، شهرتهم العلمية هي كفاءتهم وأجورهم كانت تقدم من مداخل المساجد، وكانت الشهادات آنذاك تدعى الإجازة، تقدم من طرف أساتذة الطلبة، وقد ثابر التلاميذ في طلب العلم ولو بعيدا عن مكان الميلاد، بل كان الطلبة ينتقلون ويرحلون من أجل طلب العلم على يد شيخ معلوم بكبر علمه وثروة معرفته، الشيء الذي دفع رجال الدين لبناء زوايا مجاورة للمساجد لإيواء من يطلب العلم راحلا، ونذكر أشهرها في سنة 1830م: اثنان في الشرق وثلاثة في الغرب وواحدة لأهل مدينة العاصمة، غير أنها اختفت جميعها بعد سنة 1846م[2].

بعد الاستعمار مباشرة سنة 1836م فتحت فرنسا مدارسها الازدواجية النظام (عربي/فرنسي) شكلا، غير أنها في الحقيقة حصرت في اللغة الفرنسية وحدها هادفة لكسر اللغة العربية وبالتالي المجتمع الجزائري وسيادته، الشيء الذي دفعها إلى تهديم المئات من المدارس الجزائرية والزوايا الخاصة بالتعليم العربي الإسلامي، تاركة المجتمع الجزائري يغوص في الجهل والأمية بنفي أو هجرة أهم علماء البلاد، وهذا ما حدث ما بين 1830 و1851م حيث انقرض الطلاب والتلاميذ والعلماء.

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص21-22.

[2]- عبد الحميد حاجيات، الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان، مجلة الأصالة، عدد خاص، جويلية/أوت 1975، ص136-155.

في سنة 1851م ولاحتياج فرنسا إلى قضاة ومسيرين لشؤون الدين، قامت السلطة الفرنسية بتنظيم المساجد، فقسمتها إلى خمس درجات: ستة من الدرجة الأولى، ثلاثة في العاصمة، اثنان بقسنطينة وواحد بتلمسان، وخصصت هذه الدرجة بتدريس موضوعات في الفقه مختارة من طرف السلطة الفرنسية، فأصبح المدرسون في هذه المساجد يساهمون في تحضير ما تحتاجه فرنسا من قضاة ومفتيين أو بمعنى آخر إطارات محدودة التكوين ومخصصة للعمل تحت ظل ما تحتاجه فرنسا من فتاوى وأحكام شرعية وقانونية، واستمر شارل جونار في تشجيع التعليم المسجدي حتى انتهاء عهدته الثانية كحاكم عام للجزائر، وفي 06 ماي 1905 أصدر قرارا بتنظيم التفتيش سنويا من طرف مديري المدارس المزدوجة، وفي هذه السنة انتزعت الرقابة من أيدي المترجمين وبدأ التحكم في الأفكار وتحديد البرامج في عدم الخروج من الفقه والتوحيد، ونذكر من أبرز المدرسين في أوائل الاحتلال في مدينة الجزائر، محمد بن الشاهد، محمد العنابي، علي المانجلاتي، محمد السفار، مصطفى الكبايطي، علي بن الحفاف، عبد القادر المجاوي[1].

إن تدهور التعليم في الجزائر أثناء الحقبة الاستمارية لم يعد إلا على أولادها، وهو أحد أهداف فرنسا للتمكن من الاحتلال الكلي للجزائر، فالجهل والخلي عن اللغة يؤديان إلى التبعية ودمج المسلمين عن طريق اللغة الفرنسية وبالتالي السيادة التامة للاستعمار، فلم يمنع عن الأهالي التعليم بل فتحت لهم مدارس خصيصا كالمدرسة الحضرية الفرنسية في الجزائر العاصمة، حضرية لأنها كانت موجهة كما زعمت السلطة الفرنسية إلى تنوير العقول وتهذيب النفوس الضالة بعد قرار فرنسا بدمج الجزائر أنشئت مدارس ازدواجية الشكل غير أن روحها فرنسية، وأصبح التعليم للفرنسيين دون الجزائريين رغم اعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، ورغم ادعائها احتلال الجزائر من أجل تحضير الشعوب وإزالة التخلف بعد حلول النظام الجمهوري في فرنسا أعلن رسميا أن الجزائر فرنسية، ونقلت اختصاصات التعليم من وزارة الحربية في الجزائر إلى وزارة المعارف العمومية بفرنسا[2].

[1]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص26.

[2]- Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine (1830-1988), Casbah Editions, Alger, 1991, P109.

وقد جاء في التقرير الفرنسي 12 فيفري 1847م "كان هذا وضع التعليم عموما من قبل، وهذا هو الوضع الذي آل إليه منذ الاحتلال..."[1]. فهذا التقرير ولاشك يقدم لنا صورة حقيقية لوضع التعليم الذي وصلت إليه الجزائر عقب الاحتلال، غير أن أسباب هذا التراجع مقدمة من وجهة نظر مفرنسة، فكل أسباب التدهور أرجعها العسكري قائد الفرقة القسنطينية بيجوا إلى جهل وبربرة الجزائريين، غير أنه بمجرد قراءة هذا التقرير نستوضح بعض التناقضات في حكم فرنسا على الجزائر.

لقد أكدت السلطات الفرنسية أن التعليم في الجزائر قبل الاستعمار كان غير منظم، بدون قوانين، بدائي بما تحمله هذه الكلمة من معنى التخلف والجهل، غير أنه كانت هناك منحة تقدمة للطلبة المتفوقين في الدراسات العليا والمقدرة بـ18 ريالا أي 36 فرنكا لتشجيعهم، إذن فالتعليم بالجزائر كان يخضع لقوانين ومراقبة، فنظام المنح مازال يسري في القرن 21 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقيمة العملة الجزائرية كانت أكبر من قيمة العملة النقدية الفرنسية، فالجزائر آنذاك كانت تزخر بمكانة اقتصادية مزدهرة حيث إن عملتها كانت ثمانية عشرة مرة أقوى من عملة فرنسا هذا البلد الذي جاء يدعي الرقي والازدهار والحضارة.

ادعت السلطة الفرنسية في كتب التاريخ إجمالا أنها وجدت بلاد الجزائر بربرية غير منظمة لا تحتوي على قوانين أو شريعة، سكانها الاندجان أميون، وتواجدها كان من أجل رفع ذل وطغيان الباشا، وتوصيل الحضارة والرقي لهذا البلد المتوحش، صحيح أن الجزائر آنذاك كانت تعاني من بطش وطمع البشوات الأتراك، غير أنها تمارس حياتها القانونية والاجتماعية والثقافية على المنهج الإسلامي الذي دفع بالطلبة للسفر من مسقط رأسهم نحو مدن ومواطن بعيدة من أجل العلم والمعرفة. وما يهمنا في موضوعنا أنه إلى هذا الحد ورغم ازدواجية اللغة بعد الاحتلال إلا أنه لا يوجد أثر للترجمة بمعناها الحالي في المدارس، نظرا لعدم إدراكها لأهمية الترجمة عموما، بل كان تستعملها كوسيلة لنقل ما تريده من قوانين أو مراسيم وغيرها، وأخطاؤها برزت في استعمالها للغة العامية (الدارجة) في العشر سنوات الأولى، حيث جعلتها لغة تدرس في المدارس إلى جانب اللغة الفرنسية الرسمية، فقد أراد الاستعمار تهميش وتغيير لغة الجزائريين بحجة السيادة، فاللغة العربية والإسلام كانا

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص217-221.

الحاجزين الأساسيين للاستعمار الفرنسي، وللاستعمارات السابقة التي وطئت أرض الجزائر، فما شهده التاريخ أن العرب الجزائريين استطاعوا تعلم كل لغات المستعمر دون التخلي عن اللغة الأصلية العربية، فطمحت فرنسا إلى قتل اللغة، وبالتالي قتل العزة والكرامة وتحويل الجزائريين إلى فرنسيين من الدرجة الدنيا، حيث كانت تؤمن بالقاعدة التطورية الداروينية، فالجنس السامي هو الجنس الفرنسي المتحضر، والجنس الآخر هو الجنس المتوحض جنس الاندجان.

فقد توقفت الترجمة، إن لم نقل اندثرت في الحقبة الاستعمارية، حيث انعدمت أساسا في بدايات الاحتلال لأن فرنسا كانت تستخدمها في مجال التحكم لا في المجال الإبداعي الأدبي، كانت تتحكم في التعليم والدين والثقافة، وبرز تفوقها في محاولتها لهدم الشخصية الجزائرية، فاستعمالها للغة العامية جعلها تقع في العديد من الأخطاء في ترجمة التقارير والبيانات والمراسيم من وإلى اللغتين فرنسية-عربية أو عربية-فرنسية[1].

وعادت الترجمة مع صدور الجريدة الرسمية الأولى بالجزائر، غير أننا لا نعتبرها ترجمة حقيقية بكل قوانينها، لأن النص الفرنسي المترجم إلى اللغة العربية لا يحمل عنصر الأمانة، بل كان نصا جديدا يركز على حاجيات السلطة، كما كان نصا ميتا جامدا بدون مشاعر وأحاسيس، حيث كان يترجم إلى اللغة العربية بمشاعر وثقافة فرنسية بعيدة كل البعد عن الثقافة والتقاليد العربية الإسلامية.

ثالثا: الترجمة والصحافة:

لقد ساهمت الصحف الأوروبية الاستعمارية والصحف العربية في لفت أنظار الجزائريين إلى أهمية هذا النوع من الإعلام، فقد تواجدت خلال الفترة 1847م و1939م حوالي مائة وخمسين جريدة أوروبية بالمقابل إلى ستة وستين صحيفة عربية صادرة باللغتين العربية والفرنسية[2]، وكانت هذه الأخيرة تصل إلى الجزائر عن طريق تونس وما بين حقائب الحجاج أو عن طريق المغرب، وقد ساعدتهم هذه الصحف العربية الشرقية على إحياء الإرادة في إنشاء صحيفة جزائرية عربية غير أنها هذه الإرادة اصطدمت بحقيقة الاستعمار الفرنسي ومحاولات بكل الطرق خنق هذه الأفكار في قلب أصحابها لعلمه خطورتها على سيادته، فبداية أو نشأة إن صح القول الصحيفة الجزائرية كانت

[1]- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص217-221.

[2]- محمد ناصر، الصحف العربي الجزائرية من 1847م إلى 1939م، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص07.

لأهداف استعمارية بحتة، وأول صحيفة عرفها الشعب الجزائري المحتل كانت جريدة المبشر في سنة 1847م، بأمر من الملك فيليب ملك فرنسا، كان صدورها باللغتين العربية الدارجة العامة واللغة الفرنسية طبعا، وكان سبب موافقة الحكومة الفرنسية على إصدارها راجعا لمقاصد سياسية استعمارية من جهة كانت تريد التحكم في حرية هذه الصحيفة حتى تبقى الأفكار والآراء تحت أمرها ومشورتها، ومن جهة أخرى كانت تستعمل هذه الجريدة لنشر التعاليم والقوانين الصادرة من السلطة الحاكمة لتصل إلى جمهور الشعب الجزائري صغيرا وكبيرا، وقد تميزت هذه الجريدة بسهولة وبساطة وركاكة أسلوبها.

لقد آمنت فرنسا بأهمية الصحف لا من أجل التثقيف كما ذكره جان ميرانت (Jean Mirante) مسؤول الولاية العامة بالجزائر ومدير الشؤون الأهلية في وصفه للجرائد "إن الجرائد هي هذه الآلة التي تجمع في وقت واحد بين البساطة والقوة.. إنها هي التي يشع منها النور فيبدد الظلام الذي كان يلف الشعوب المتخلفة"[1]، ولكن من أجل التحكم في الشعب وجعله تحت قبضة من حديد وهي قيود الاستعمار.

وسنذكر بعض النماذج من الجرائد كالآتي:

1.جريدة المبشر: (الجزائر 1847-1926م)، صدرت هذه الجريدة بالجزائر العاصمة في 15 سبتمبر 1847م، وكانت أول جريدة بالمغرب العربي وثالث جريدة عربية بالعالم العربي، صدرت في البداية مرتين في الشهر في ثلاث صفحات، أول طبعة لها كانت بالطباعة الحجرية واكتن سنة 1850م، أصبحت بعد ذلك تطبع بالطباعة الآلية، وتحولت إلى جريدة أسبوعية يديرها موظفون فرنسيون ويساعدهم بعض الجزائريين لتعريب جل المواد المكتوبة باللغة الفرنسية.

2.المنتخب: (قسنطينة 1882-1883م)، صدرت في 23 أفريل 1882م في قسنطينة، كان بيار ايتيان (Pierre Etienne) رئيس تحريرها، جل موادها كانت تصدر باللغة الفرنسية، ثم تعرب من طرف أحمد بن فكون، أحميدة باديس، حسونة بن العموشي وحمو بن يوسف، كانت هذه الجريدة تهدف إلى الاطلاع على أخبار الأجانب وأحوال العرب، وتحث على اندماج المسلمين بالفرنسيين عن طريق الانخراط في الخدمة العسكرية والانتساب إلى مدارس الحكومة، بالإضافة إلى دعوتها بالمساواة

[1]- محمد ناصر، مرجع سابق، ص16.

بين الأهالي والسكان الأصليين وتنديدها بسياسة الجباة التي كانت تفرض الضرائب على المسلمين وحدهم، غير أن مثل هذه الجريدة في ذلك العصر الاستعماري الاستعبادي لا حاجة إليها لأنها بدأت تزيل الغشاوة عن عيون الجزائريين، فأوقفتها فرنسا في 21 جانفي 1883م بعد أن صدر منها حوالي 40 عددا[1].

3.الحق: (عناية 1839-1894م)، صدر أول عدد في 30 جويلية سنة 1893م بمدينة عنابة باللغة الفرنسية، وهي جريدة أسبوعية توقف نشرها مدة ثمانية أشهر، ثم صدر عددها السادس عشر باللغتين العربية والفرنسية في 14 جانفي 1894م، أوضحت هذه الجريدة بأسلوب عنيف مؤامرات اليهود ضد المسلمين الجزائريين وكشفت طريقتهم في الوصول إلى ملكية العقار والأراضي، ورغم ضعف أسلوبها وركاكة لغتها إلا أن مواضيعها كانت مفيدة، وقد صدر منها 26 عدد باللغة العربية.

4.الأخبار: (الجزائر 1903-1924م) جريدة محررة باللغة الفرنسية في بداياتها تحت إشراف فيكتور باروكان وإيزابيل ايبرهارت، أضيفت لها اللغة العربية وصدرت في ستة صفحات، أربعة باللغة الفرنسية وصفحتان باللغة العربية، تميزت بطلب حقوق الجزائريين مع المحافظة على الامتياز الفرنسي، من بين الجزائريين المكلفين بالصفحات العربية نجد: عمر بن قدور الجزائري، اهتمت هذه الجريدة بالجانب السياسي في حدود ما ترضى عليه الحكومة الفرنسية، مما دفعها إلى إهمال أغراض الأهالي[2].

5.أخبار الحرب: (الجزائر 1914-1918م)، جريدة أنشأتها السلطة الفرنسية بعد اندلاع الحرب العالمية، وأسندت إدارتها لـ"جان ميرانت"، مهمتها إظهار عظمة فرنسا وقوتها، غير أنها توقفت بانتهاء الحرب[3].

6.المبصر الإفريقي: (قسنطينة 1931م)، جريدة نصف شهرية صدرت في قسنطينة تحت شعار "لسان حال المثقفين باللغة الفرنسية"، سياسية المنشأ، غرضها تأييد الدكتور بن جلول في الانتخابات، توقفت مباشرة بعد انتهاء مهامها الدعائية[4].

---

[1]- محمد ناصر، مرجع سابق، ص21.

[2]- مجلة الثقافة الجزائرية، السنة الثالثة، ع15، جوان/جويلية 1973، ص25-36.

[3]- محمد ناصر، المرجع السابق، ص40.

[4]- المرجع نفسه، ص116.

7.الشعب: (الجزائر 1937م)، في يوم 27 أوت من سنة 1937م أنشأ حزب الشعب الجزائري-حزب نجم شمال إفريقيا سابقا- جريدة حررها في بداية الأمر مفدي زكريا، وبعد إلقاء القبض عليه بتهمة التشويش، خلفه جنانش محمد، غير أن فرنسا كانت لها بالمرصاد فأغلقتها في بداية نشأتها خوفا من مطالبها السياسية التحريرية.

8.المجاهد: التي صدرت في الشهر السادس من سنة 1956م وفي قلب الجزائر، وقد صدرت باللغة الفرنسية ثم ترجمت بعد ذلك إلى اللغة العربية، خدمت هذه الصحيفة الثورة الجزائرية خير خدمة سواء في مجال التوعية والتوجيه، أو في المجال الإعلامي أو المعنوي في الداخل والخارج، فكانت أداة فعالة لغرس روح التضحية والنضال وتقوية الإيمان بالنصر ورفع معنويات الجماهير وحشدها وراء الثورة، كما كانت خير وسيلة لتمرير الدور الدبلوماسي لقادة الثورة وإبراز نشاطاتهم السياسية والعسكرية.

رابعا: الترجمة والإدارة (القضاء):

خلال الخمس سنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي حصرت الترجمة في الناحية القضائية، السياسية والعسكرية، حيث نجدها في مختلف العقود والنصوص القانونية، في البيانات السياسية والمراسيم المختلفة، في الرسائل العسكرية والمعاهدات، في الاتفاقيات وغيرها من النصوص القضائية، فقد استوعبت السلطة الفرنسية أهمية الترجمة كوسيلة في التواصل والتوصيل، غير أنها وقعت في خطأ فادح حيث أنها استعملت اللغة العامية (الدارجة) في معاملاتها من جهة، وفي اعتمادها على مترجمين شفويين شرقيين ومستشرقين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الجهل التام بحضارة وعادات وتقاليد وقواعد هذه اللغة العربية الفصيحة والتي تنتمي إلى الديانة الإسلامية.

فبعد نجاحها في الاستيلاء على الجزائر ومن أجل التحكم الكلي قررت السلطة الفرنسية تنظيم الجهاز القضائي، الوسيلة الأولى والأخيرة في بسط يدها على الدولة وممتلكاتها، وقد كلف المترجم جوني فرعون بوضع تقرير دقيق حول الهيئة القضائية ومصطلحاتها القانونية، وتحديد أوجه الاختلاف بينها وبين القضاء الفرنسي سنة 1834م، فقد أدركت فرنسا أهمية اللغة العربية الشيء الذي دفعها إلى دراسة هذه اللغة بمستوياتها المختلفة عامية وفصيحة، في نفس الوقت نشرت عدة مؤلفات تعليمية للغة العربية، غير أن هذا الاهتمام لا يتعدى فرنسا والفرنسيين في الجزائر، ففي نفس الحقبة عملت

فرنسا على تحطيمها للجزائر، حيث ملت على جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للبلاد، وقامت بتدريس اللغة العامية (الدارجة) في المدارس[1].

بدأ المستعمر الفرنسي بعزل كل القضاة الذين رفضوا التعامل مع مطالب فرنسا وتعيين مكانهم آخرين، بعدها بمدة أصبحت فرنسا هي التي تقوم بتنصيب القضاة المتخرجين من مدارس فرنسية، استمر هذا الأمر حوالي عشرين سنة، حيث أصبحت فرنسا تصنع القاضي على المنوال الذي تحتاجه لتسيير البلاد، فبتحطيمها السلك القضائي التشريعي الإسلامي، تقضي فرنسا على الهوية الجزائرية هذا ما طمحت إليه، بالإضافة إلى القضاء على اللغة العربية ومصادرتها للأراضي وبالتالي الوصول إلى غايتها الاستعمارية الكلية، والشيء المثير للجدل هو أن السلطات الفرنسية طلبت من المترجمين المستشرقين ترجمة "مختصر الشيخ خليل بن إسحاق في الفقه المالكي ورسالة ابن أبي زيد القيرواني وتحفة الحكام لابن عاصم"، حتى تستطيع استيعاب نوعية الأحكام التشريعية وفهم أصول الشعب لتسهيل مهمة تحطيمه، الشيء الذي أفادها في القضاء على الأنساب والأصول بإنشاء الحالة المدنية على المنوال الفرنسي، كذا تفكيك الأعراش والقبائل بإنشاء البلديات الفرنسية.

إن اهتمام السلطات الفرنسية بالخصوص بترجمة روح التشريع الإسلامي حسب المذهب المالكي "ميزان الشريعة للشيخ عبد الوهاب الشراني" على يد (Dr. Perron)[2]، ساهم في توضيح بعض المصطلحات القضائية التشريعية التي كانت صعبة من جهة اختلاف الدين وغامضة من جهة المفردات اللغوية المختلفة نحوا وصرفا عن اللغة الفرنسية، وهذا ما دفع فرنسا إلى إدخال تحويلات لجعل القضاء في الجزائر الفرنسية يتماشى والقانون القضائي الفرنسي، ذلك بإبعاد الجانب الديني عن هذا السلك الذي جعلته مدنيا لا يقوم أساسا على الشريعة الإسلامية، وأول ما بدأت به السلطة الفرنسية هو خلق قضاة من مدارس متخصصة، فالقاضي له دور مهم في المجتمع الإسلامي، فهو رمز الدين من جهة والسلطة المدنية من جهة أخرى، وعند العودة إلى النظام القضائي في عهد الدولة العثمانية قبل الغزو الفرنسي كان هناك في المدن الرئيسية قاضيان، أحدهما مالكي والآخر شافعي، من بين مسؤولياتهما الأحوال الشخصية والتجارية، بالإضافة إلى مختلف المنازعات والجنايات،

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص155.

[2]- Revue Africaine, Numéro 14, Année 1870, Office Des Publications Universitaires, Alger, P209.

ويساعد القاضي نائب وعدد من الكُتاب أو ما كان يدعى "الخوجات"[1]، ومهمتهم تسجيل الأحكام، كما كانت تعقد دورة أسبوعية للحالات الصعبة، ويحضر في هذه الجلسة المفتيان والقاضيان والعلماء، بينما كان للأرياف مجالس صغيرة يمكن لها الاتصال بقاضي المدينة إذا ادعى الأمر لذلك، غير أن هذا النظام لم يستمر طويلا، حيث إن فرنسا قد وضعت المدن الصغرى والأرياف تحت إدارة عسكرية أطلقت عليها اسم "المكاتب العربية"، أما في المدن الكبرى فأنشأت المحكمة العليا الفرنسية، وتتكون من رئيس وخمسة قضاة من بينهم مسلم ويهودي وإلى جانبهم المترجمون والموثقون والشهود، بالإضافة إلى المحاكم العسكرية التي تتكون من سبعة ضباط يرأسها عقيد ومقرها باب عزون بالجزائر العاصمة[2].

بعد التوسع الاستعماري أصبح حال المحاكم الفرنسية الجزائرية غير مناسب لاسيما عندما قررت السلطات الفرنسية البقاء بالجزائر والاستعمار الكلي لها وجعلها أرضا فرنسية، فأحست السلطة بضرورة وأهمية إلغاء المحاكم الإسلامية أساسا، حيث أن الازدواجية في القضاء لم تكن تفيد المصالح الفرنسية، الشيء الذي دفعها لإصدار مجموعة من الإجراءات والمراسيم بين سنتي 1841م و1854م لانتزاع سلطة القاضي المسلم من حق الحكم في الجنايات والجنح، كما منحت الحرية التامة للمحاكم الفرنسية في النظر في القضايا التي تخص المسلمين، كانت هذه الخطوة الأولى لتطبيق القانون الغير إسلامي على المسلمين تعسفا، وبالتالي أصبحت السلطة الفرنسية وحدها تقوم بتعيين القضاة، وفي سنة 1848م أنشأت منصب الوكيل والمجالس الفقهية، غير أنها سرعان ما تراجعت عن هذا القرار لتترك العنان لتلاعب المترجمين والمحامين والقضاة الفرنسيين، وبموجب مرسوم سنة 1866م أنشأت مجلسا إسلاميا استشاريا تحت اسم المجلس الأعلى للفقه الإسلامي، وللأسف اسمه كان أعظم من مهامه، فكان وجوده كعدمه، وبنفس هذا المرسوم أقامت محاكم استئناف في المدن الكبرى كوهران وقسنطينة، وأطلقت عليها جريدة المبشر اسم "المحكمة السلطانية"، وهي ترجمة خاطئة لما معناه "المحكمة الأمبريالية".

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص426.

[2]- المرجع نفسه، ص429.

في الستينات احتاجت السلطة الفرنسية إلى توحيد المصطلحات القضائية، وخصصت لذلك لجنة تقوم بدراسة توحيد المصطلحات وتوثيقها للعمل بها، حيث إن مهمة القضاة انحصرت في تطبيق المصطلحات الفرنسية المعربة في تنفيذ أحكامهم وإن كانت بعيدة كل البعد عن الثقافة العربية الجزائرية الإسلامية، بعد قيام ثورة 1871م أصدرت فرنسا قوانين جديدة لم يكن لها وجود في التشريع الإسلامي تحت اسم قانون الأهالي يحتوي على 25 مادة معظمها لصالح السلطة الفرنسية، منها قوانين الاعتقال بالشبهة وإخفاء مكان السجين وأحكام الإعدام والنفي والمصادرة وغيرها من الأحكام المختصة في قمع الحريات والآراء الشخصية والمدنية للجزائريين، في نفس الحقبة ازدهرت مصطلحات جديدة مترجمة من الفرنسية لا علاقة لها بالشريعة الإسلامية مثل: محاكم العرب، والمحاكم الابتدائية، محكمة النقض والإبرام والتشريع الكمي[1].

وبعد سنة 1930م أصبحت في الجزائر عدة محاكم، غير أنها كانت محاكم فرنسية يتولاها قضاة فرنسيون عن طريق قوانين بعيدة كل البعد عن القوانين التشريعية الإسلامية، وجاء تصنيفها كالآتي:[2]

أنواع المحاكم	عددها
المحاكم الجنائية	04
المحاكم الابتدائية	17
محاكم قضاء الصلح	17
محاكم قضاء الصلح ذات السلطات الواسعة	96
المجالس العسكرية	14
محاكم تجارية	04
محكمة الاستئناف	01 بالجزائر العاصمة

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص114-115.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص447.

خامسا: دور القضاء في الترجمة:

لقد اجتاحت الترجمة المجال العسكري والسياسي في بداية الاستعمار ثم بقرار السلطة الفرنسية دمج الجزائر مع مستعمراتها وجعلها فرنسية، انتشرت وعمت على كل الميادين وأهمها السلك القضائي، فترجمة أحكام الشريعة الإسلامية أصبح أمرا لابد منه من أجل معرفة هذا الغريب والتحكم فيه، وهذا ما أدى إلى تواجد نظام الازدواجية، قانون قضائي فرنسي إسلامي، رغم الصعوبات التي واجهتها كاختلاف التقاليد والعادات والدين والأحكام والتي معظمها تنبثق من الشريعة الإسلامية، الشيء الذي عرقل الترجمة من العربية إلى الفرنسية، فقد اصطدمت بأخطاء تركيبية نحوية وصرفية لاختلاف اللغتين، الشيء الذي دفع السلطات الفرنسية إلى اختراع قوانين باللغة الفرنسية تتناسب شيئا ما مع المواقف الإسلامية، السبب الذي جعل الترجمة في الجزائر آنذاك ابتدائية، من السهل علينا القول أنها لم تكن تتفق مع أحكام الترجمة وقواعدها في الوقت الحاضر، غير أنها وبضعف بدايتها كانت موجودة وثابرت وقامت بدورها المنتظر آنذاك[1].

وقد تم إلحاق فرقة ترجمية محلفة بمجلس القضاء والمحاكم بقرار 10 أوت 1832م من أجل ترجمة الأحكام وتقديمها لمستحقيها مع طبعتها الأصلية بالفرنسية، كما تقرر عدم السماح للمترجمين القضائيين من ممارسة مهنة أخرى، ورغم كل الاحتياجات والاختيارات التي قامت بها السلطات الفرنسية للمترجمين إلا أنها لم تصب، فقد عمت الأخطاء والمقاربات السيئة المجال القضائي وهذا راجع لسببين: أما الأول فيتمثل في انحرافات بعض المترجمين وعدم امتثالهم بأخلاقيات المهنة وتلاعبهم في ترجمة الأحكام الصادرة، وأما السبب الثاني والأهم يعود إلى الفجوات والعراقيل الكبيرة بين الحضارتين، لغة، ثقافة، تقاليد ودينا، مما جعل أبسط الجمل في بعض الأحكام القضائية تعتبر عائقا أمام الترجمة الفرنسية[2].

فالمترجم إذا لم يكن عالما بالتقاليد والتبادلات والتعاون القائم بين الأفراد في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية والتجارية والمدنية، لا يمكنه أن يفهم جملا بسيطة متداولة

[1]- Charles Féraud. Les Interprètes De L'armée D'Algérie.1876. P432.

[2]- Ernest Mercier. Interprète-Traducteur Assermenté. L'art De La Traduction. L'Interprétariat En Algérie. Typographie Adolphe Jourdan. Imprimerie- Libraire- Editeur. Alger. 1903. P15.

بين الأفراد، فترجمته للجملة حرفيا أي كلمة بكلمة لا تؤدي المعنى والنبرة والفكرة والمضمون الموجود في أبسط الجمل، وبالتالي سوف تؤدي إلى إنشاء جملة خاطئة وغامضة لا تؤدي المعنى المراد.

فلابد للمترجم إلى اللغة العربية أن يأخذ بعين الاعتبار أنها لغة خصبة، ثرية الألفاظ، بليغة وفصيحة، فلكل مفردة معنى اصطلاحي وآخر لغوي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المصطلحات القانونية القضائية ناتجة ومستوحاة من الدين الإسلامي على عكس المصطلحات القانونية الفرنسية الناتجة عن المدارس القضائية القانونية الشيء الذي جعل بعض الكلمات العربية تفرنس أي تترجم كما هي إلى اللغة.

إن الترجمة القضائية جعلت الفرنسيين يدركون قيمة ومكانة اللغة العربية، فرغم بساطتها إلا أنها ثرية المعنى، ألفاظها دقيقة، موحية توصل المعنى المراد في نوع من الغموض المستهدف، تركيبة جملها مختلفة أساسا عن اللغة الفرنسية، والجهل لهذه القواعد جعل الترجمة في البداية ركيكة بلا روح، تكاد تكون ترجمة آلية، ذات أسلوب مألوف، خالية النبرة ولا تؤدي الغاية والإيحاء، فأصبحت تأويلا أو بالأحرى مقاربة على كونها ترجمة، فما يمكن استنتاجه هو أن الترجمة أصابت وأخطأت، وأخطأت فأنشأت، فرغم بداياتها الصعبة وأخطائها المتكررة إلا أنها وبفضل الممارسة والتطبيق استطاعت الوصول إلى مستوى أرقى[1].

لقد مر السلك القضائي في الحقبة الاستعمارية بعدة المراحل، ففي بداية الاستعمار ونظرا للغموض الذي كان سائدا حول مستقبل فرنسا في الجزائر، أبقت السلطات الفرنسية على القضاء الإسلامي تحت الحراسة، وبوضوح صورة الاحتلال الدائم بدأت تدريجيا إنشاء محاكم فرنسية عسكرية ثم مدنية، وبالتالي أخذت تنزع بها صلاحيات المحاكم الإسلامية، حيث بقيت هذه الأخيرة لا تعالج إلا قضايا النكاح والطلاق فقط[2].

والخلاصة أن الترجمة لم تنشأ مع الاستعمار الفرنسي بل هي نتيجة العلاقات المختلفة والتبادل والتواصل المتواصل بين مختلف الشعوب في مختلف أنحاء العالم، فقد كانت الجزائر دولة

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص484.

[2]- المرجع نفسه، ص496.

عظيمة تتربع على عرشها شمال إفريقيا ذات هيبة ومقام تصدر الاوامر وتمنح المحاسن، تقرر وتأخذ بعين الاعتبار.

خاتمة:

إن الترجمة في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية أخطأت فأصابت، وأصابت فأنشأت، فرغم ضعف بداياتها إلا أنها قامت بدورها على أتم الكلمة، فنقلت المعنى من لغة إلى لغة أخرى فقدمت خدماتها بكونها الوسيط الناقل والجامع لطرفين مختلفين، ورغم ما سجلته من ركاكة في التقييم وضعف في اللغة وتدن في الأسلوب، فإنها كانت ترجمة مستهدفة تريد هز الثقافة الجزائرية ومحو اللغة الفصحى لتمحوا الشخصية الجزائرية، فقد اصطدمت الترجمة من العربية إلى الفرنسية بقوانين لا وجود لها في القضاء الفرنسي، كما اصطدمت الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية بأخطاء نحوية وصرفية وتركيبية، فانتقلت من الترجمة النسبية إلى الترجمة التأسيسية تخضع لشروطها ولها قوانين، وكان لازدهار العربية في الجزائر بفضل الصحافة أثر كبير في ازدهار الترجمة، وحدثت استفادة متبادلة بين اللغتين، فالترجمة سلاح ذو حدين وقد كانت سلاح فرنسا الأول لاحتلال الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
2. القاسمي علي، الترجمة في الوطن العربي (المغرب العربي نموذجا)، دراسات في النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2010.
3. عبد الحميد حاجيات، الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان، مجلة الأصالة، عدد خاص، جويلية/أوت 1975.
4. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
5. محمد ناصر، الصحف العربي الجزائرية من 1847م إلى 1939م، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
6. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م–1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
7. مجلة الثقافة الجزائرية، السنة الثالثة، ع15، جوان/جويلية 1973.
8. El Wafi.M, Charles Féraud et la Libye, ou portrait d'un consul de France à Tripoli au (1876-1884), XIX éme siècle, édition Al-Farjani, Tripoli, 1977.
9. Féraud, L.-Ch, Les interprètes de l'armée d'Afrique (archives du corps), Alger, Librarie Editeur, Jourdan, 1876.
10. Monsieur Abribat (interprète commandant), *Notice sur les officiers interprètes*, Bourg imprimerie Victor Berthod, 1931.
11. Cf. Bendana, K, Traducteur en Tunisie aux XIX^{ème}- XX^{ème} siècles, « Le passage d'une condition a une profession », in *La ville*, Rawafid, Tunis, ISHMN, n° 13, 2008, p125-139.
12. *Mercier, E*, L'Art de la Traduction: l'interprétariat en Algérie, *éd. Adolphe Jourdan*, 1903.
13. Messaoudi, A, « Renseigner, enseigner : les interprètes militaires et la constitution d'un premier corpus savant algérien (1830-1870)», *Revue d'histoire du XIXe siècle*, 2013.

14. Benjamin Stora, Algérie histoire contemporaine (1830-1988), Casbah Editions, Alger, 1991.
15. Charles Féraud. Les Interprètes De L'armée D'Algérie.1876.
16. Ernest Mercier. Interprète-Traducteur Assermenté. L'art De La Traduction. L'Interprétariat En Algérie. Typographie Adolphe Jourdan. Imprimerie-Libraire- Editeur. Alger. 1903.
17. Revue Africaine, Numéro 14, Année 1870, Office Des Publications Universitaires, Alger.